

Distr.: General
30 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 14 حزيران/يونيه 2021، الساعة 15:00

الرئيس: السيدة ماغواير (غرينادا)

المحتويات

مسألة الصحراء الغربية (تابع)

مسألة أنغويلا

مسألة برمودا

مسألة جزر فرجن البريطانية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة بولينيزيا الفرنسية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبليغها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-07864 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

وتعترف تيمور - ليشتي بجبهة البوليساريو بوصفها الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2021/17) (تابع)

4 - واستطرد قائلاً إن الأوضاع في مختلف الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي حالات فريدة من نوعها وينبغي النظر في كل منها على حدة. ومن شأن إيفاد بعثات دورية زائرة إلى الأقاليم، بما فيها الصحراء الغربية، أن يساعد اللجنة الخاصة على اكتساب فهم أفضل لتطلعات شعوب الأقاليم من حيث الوضع السياسي والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

5 - السيد سامبرانو أورتييس (إكوادور): قال إن جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز إنهاء الاستعمار كانت دائماً حجر الزاوية في عملها وأسفرت عن استقلال الكثير من الشعوب. غير أن وجود 17 إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي لا يتفق مع هدف تحقيق السلام العالمي، وهذه الحالة تعوق التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك الأقاليم. ولذلك، فمن المهم تعزيز الحوار والتعاون بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بغية تعزيز التقدم نحو تنفيذ الاتفاقات والالتزامات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

6 - وأضاف قائلاً إن إكوادور تكرر تأكيد دعمها للحقوق والمبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، وتدعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى النهوض بعملية الاستقلال، على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة مبادئ السلامة الإقليمية وتقرير المصير. وهي أيضاً مستمرة في دعم عمل اللجنة في الحالات التي تكون فيها هناك حاجة حتمية إلى تقرير المصير، من قبيل الحالة في الصحراء الغربية، وفي الحالات الواضحة المتعلقة بالسلامة الإقليمية. وينبغي استئناف المفاوضات بشأن حل سياسي مقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وعملاً بقرار مجلس الأمن 2414 (2018)، يجب أن يكفل هذا الحل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

7 - السيدة مارين سيفيل (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومة بلدها تؤيد حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وقالت إن بلدها كانت لديه علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منذ عام 1983. ومن المؤسف للغاية أن الشعب الصحراوي لم يتمكن بعد من تحقيق تطلعاته المشروعة وأن البعثة لم تتمكن بعد من الوفاء بولائها. وقالت

1 - السيد خيمينيز (نيكاراغوا): قال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بضمان أن تتمكن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من التمتع بحقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والتنمية. وقد ناضلت نيكاراغوا بلا كلل من أجل نيل حريتها، وهي تتضامن مع شعب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في كفاحه من أجل نيل العدالة وممارسة حقه في العيش والازدهار في أراضييه الحرة ذات السيادة. ويجب إيجاد حل سياسي للحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية، وفقاً لإعلان إنهاء الاستعمار والقانون الدولي. وينبغي للطرفين أن يشاركا في مفاوضات مكثفة، بحسن نية، من أجل تحقيق هذه الغاية.

2 - السيد دا كوستا تيلمان (تيمور - ليشتي): أشار إلى أن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ظلت دون تغيير منذ إزالة بلده منها في عام 2002، وقال إن الاستعمار انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية وعقبة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرفاه. ويجب أن يكون هناك التزام مشترك من أجل تمكين اللجنة من التصدي للتحديات المعقدة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وقال إن وفد بلده يرحب بالتحسينات التي أدخلت على أساليب عمل اللجنة وبرنامج عملها. وينبغي أن تكون أولوية اللجنة هي تعزيز الحوار غير الرسمي بين الدول القائمة بالإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز العلاقات البناءة. وينبغي أن تسترشد عمليات إنهاء الاستعمار بتطلعات واحتياجات المجتمعات المحلية التي تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي تواجه حالياً تحديات صحية واجتماعية واقتصادية ملحة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتؤدي عوامل تغير المناخ والكوارث الطبيعية المدمرة إلى زيادة العوائق التي تعترض جهودها الرامية إلى بناء اقتصادات مستدامة مكتفية ذاتياً.

3 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يكرر تأكيد دعمه القوي لحق الصحراء الغربية في تقرير المصير، ودعا إلى التنفيذ الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وينبغي للأمين العام أن يعين مبعوثاً شخصياً جديداً للصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن لاستئناف المفاوضات بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بمشاركة الجزائر وموريتانيا.

الصحراء الغربية، ينبغي للطرفين أن يبحثا عن حل وفقا لمبدأ "إيجاد حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية". وقال إن وفد بلده يؤيد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن التوصل إلى حل سلمي ودائم لمسألة الصحراء الغربية.

11 - السيد سامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لضمان إعمال الالتزام العالمي بمكافحة الاستعمار. ويجب إيجاد حلول سياسية عادلة ودائمة ومقبولة من الطرفين من خلال الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في الميثاق. وينبغي تطوير رؤية واقعية للكيفية التي يمكن بها للشعب الصحراوي أن يقرر مستقبله من خلال حوار يجري بحسن نية ودون عرقلة وبروح من التوافق.

12 - السيدة ويليامز (غرينادا): قالت إن وفد بلدها يدعم العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمين العام واجتماعي المائدة المستديرة اللذين شاركت فيهما الجزائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو في عامي 2018 و 2019. وينبغي للمبعوث الشخصي المقبل للأمين العام أن يعمل مع الأطراف للبناء على التقدم الجدير بالثناء الذي تم إحرازه بالفعل. وتمثل مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام 2007 مقترحا عمليا لإنهاء النزاع، ووصفها مجلس الأمن بأنها مبادرة جادة وذات مصداقية.

13 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يرحب بالحل السلمي للتوترات الأخيرة في الكركرات. ويرحب الوفد بجهود الأمم المتحدة لصون السلام والاستقرار في المنطقة، ويثني على المغرب لقيامه بشكل سلمي باستعادة حرية التنقل في المنطقة. وتدعو غرينادا جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار، كما فعل المغرب.

14 - السيد هلال (المراقب عن المغرب): قال إن الحالة في الصحراء المغربية هي مسألة نزاع، لا مسألة استعمار، ولذلك ينبغي ألا تتناولها أي جهة سوى مجلس الأمن، بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للمنازعات؛ وليس هناك مبرر لاستمرار اللجنة الخاصة أو اللجنة الرابعة في النظر فيها. وقال إن المنطقة كانت جزءا لا يتجزأ من الأراضي المغربية قبل أن تستعمرها إسبانيا؛ وإن اسم "الصحراء الغربية" إنما نُحِت بعد ذلك الوقت. وبعد نيل الاستقلال عن فرنسا واستعادة طنجة من عدة قوى أجنبية في عام 1956، استعاد المغرب السيطرة على مناطقه الجنوبية من خلال اتفاقات أبرمت مع إسبانيا خلال الفترة ما بين عامي 1958 و 1975، وأقرتها الجمعية العامة في قرارها 3458 (د-30) بـ. وقد

إن حكومة بلدها ترفض جميع المحاولات الرامية لتصوير المسألة على أنها تتعلق بقضايا أخرى غير قضية إنهاء الاستعمار.

8 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يدين انتهاك أحد الطرفين لوقف إطلاق النار المتفق عليه في عام 1991 والاتفاق العسكري رقم 1. وتشكل تلك الأعمال أيضا انتهاكات لقرار مجلس الأمن 2548 (2020)، الذي دعا فيه المجلس الطرفين إلى التقيد بوقف إطلاق النار والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة في الصحراء الغربية؛ ولكن مجلس الأمن لم يتخذ إجراء قويا ردا على ذلك. وقد أبرزت تلك الأحداث الأخيرة الحاجة الملحة إلى إحياء المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب، تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدها بقوة جهود الأمين العام والأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية من خلال استفتاء بشأن تقرير المصير، وفقا لإعلان إنهاء الاستعمار ولقرار مجلس الأمن 690 (1991). ومن شأن إحراز تقدم نحو إجراء استفتاء أن يساعد على تخفيف معاناة الشعب الصحراوي وإحباطه وأن يسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

9 - واستطردت قائلة إن وفدها يدعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى حل سياسي وتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الصحراوي في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في أماكن أخرى، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بجائحة كوفيد-19. وينبغي للجنة الخاصة أن تتخذ إجراءات حاسمة لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته المشروعة، بسبل من بينها بذل كل جهد ممكن لضمان تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام وإرسال بعثة إلى الصحراء الغربية.

10 - السيد أبرهة (إثيوبيا): قال إن استمرار الاستعمار بأي صورة من الصور يشكل انتهاكا واضحا للإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، من قبيل سيادة الدول والمساواة في السيادة. وفي أفريقيا، فإن دول محظوظة تستمر في الاحتجاج بمعاهدات تمييزية وغير عادلة من الحقبة الاستعمارية لحرمان دول أخرى من حقها في استخدام مواردها الطبيعية. ولذلك، يجب أن تشمل جهود إنهاء الاستعمار معالجة المشاكل الهيكلية الناجمة عن الاستعمار، والاعتراف بوجود امتيازات جائرة، وتصحيح الوضع الراهن غير المقبول الموروث من الاستعمار. وينبغي للجنة الخاصة أن تتخذ إجراءات ملموسة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في معالجة المشاكل الهيكلية والتفاوت الموروث. وفيما يتعلق بمسألة

18 - وأردف قائلا إن الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات تندوف قد تعرضوا لانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان الواجبة لهم. وكما ذكرت وسائل الإعلام الدولية مؤخرا، فإن زعيم "البوليساريو" يواجه الملاحقة القضائية في إسبانيا بتهم الاحتجاز غير القانوني والتعذيب وارتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والقتل والإرهاب والاختفاء القسري فيما يتعلق بالأفعال المرتكبة في المخيمات. وعلاوة على ذلك، فقد جندت "البوليساريو" قسرا أطفالا لا تتجاوز أعمارهم 12 عاما في التدريب العسكري. وقال إن وفد بلده يحث المجتمع الدولي على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تسجيل السكان في المخيمات، وفقا لولايتها ولل قانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

19 - السيد يابو (المراقب عن غامبيا): قال إن الجهود التي يبذلها المغرب لضمان إدراج الصحراء المغربية في الحملة الوطنية للتطعيم ضد مرض كوفيد-19 تعكس التزام البلد الطويل الأمد بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وقال إن وفد بلده يؤيد تماما العملية السياسية الجارية ويشجع أصحاب المصلحة على مواصلة المشاركة البناءة. وأشار إلى أن حل النزاع الإقليمي وضمان الاستقرار والأمن في منطقة الساحل لا يتوقفان على الطرفين فحسب، بل أيضا على دول منطقة الساحل الأخرى. وقال إن حكومة بلده تؤيد حق المغرب في السيادة والسلامة الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالصحراء المغربية، وقد أنشأت الحكومة قنصلية في الداخلة بالصحراء المغربية في عام 2020. وختم قائلا إن مبادرة الحكم الذاتي التي قام بها المغرب تشكل حلا توفيقيا قابلا للتطبيق وينبغي النظر فيها بصورة إيجابية.

20 - السيدة نياغورا (المراقبة عن زيمبابوي): قالت إنه ما دامت الصحراء الغربية، وهي آخر مستعمرة في أفريقيا، تحت الاحتلال، سيتعذر تحقيق تطلعات القارة إلى أن تتمع بالازدهار والتكامل والسلام والقوة والوحدة. وقالت إن وفد بلدها يؤيد إجراء استفتاء في الصحراء الغربية. ويشجع وفد بلدها اللجنة على إرسال بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية من أجل جمع المعلومات لتمكينها من حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الصحراوي على نحو أفضل وتوفير معلومات دقيقة لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للجنة أيضا أن تدعم جهود الأمين العام لاستئناف عملية السلام. ولا يمكن إيجاد حل من شأنه أن يمكّن شعب الصحراء الغربية من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف إلا من خلال مفاوضات صادقة وحرّة وذات مصداقية تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد

اعترفت محكمة العدل الدولية، في فتاها المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 1975، بالطابع المغربي للمنطقة: فقد وجدت أن الصحراء المغربية لم تكن أرضا مشاعا وقت احتلالها وأن روابط الولاء القانونية كانت قائمة بين قبائل الصحراء وملوك المغرب. وقال إن الصحراء المغربية لا تنطبق عليها المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة لتحديد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لأنها ليست منفصلة جغرافيا عن المغرب، كما أن بها نفس المجموعات واللهجات والثقافات القبلية والإثنية التي توجد بأجزاء أخرى من البلد. كما أنها تعتنق نفس الدين، وهو الإسلام، وظلت الصلوات في الصحراء المغربية تقام باسم ملك المغرب قبل الاحتلال الإسباني بوقت طويل. ولذلك فمن الواضح، من الوجهتين القانونية والتاريخية على حد سواء، أن الصحراء المغربية لا تشبه الأقاليم الـ 16 غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

15 - وأضاف قائلا إن المغرب ما زال يشارك في العملية السياسية التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة حصرا بغية إيجاد حل سياسي للنزاع الإقليمي. وينبغي أن يواصل المبعوث الشخصي القادم عملية المائدة المستديرة التي بدأت في عهد المبعوث الشخصي السابق للأمين العام، بنفس المشاركين والشكل. وقال إن المغرب، مثله مثل العديد من الدول الأعضاء الأخرى، يعتبر أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها، والتي يعتبرها مجلس الأمن مبادرة جدية وذات مصداقية، هي الأساس الوحيد الممكن للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع، يقوم على سيادة المغرب وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية. وبذلك فقد تجاوز مجلس الأمن والأمين العام بشكل نهائي المواقف الرجعية لبعض الدول.

16 - واستطرد قائلا إنه في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية إعلانا يعترف بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، وهناك 22 دولة من مناطق مختلفة لديها الآن قنصليات في الصحراء المغربية. وقال إن المغرب، إدراكا منه لمسؤوليته تجاه جميع مواطنيه، قد بذل جهودا واستثمارات ضخمة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحرر السياسي في مقاطعاته الجنوبية، وقد حقق في ذلك نجاحا كبيرا.

17 - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في الكركرات، فقد قام المغرب في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بعملية هندسية مدنية لاستعادة حرية التنقل بين المغرب وموريتانيا، بعد أن جرى إغلاق الطريق من جانب ميليشيات انفصالية مسلحة من "البوليساريو" لمدة ثلاثة أسابيع. وتلك الميليشيات، التي تصرفت مثل العصابات، لن تطأ أقدامها ذلك الجزء من الصحراء المغربية مرة أخرى.

الذي طال أمده، ومن شأنها بدورها أن تعزز التعاون بين أعضاء اتحاد المغرب العربي وتسهم في استقرار منطقة الساحل وأمنها. وينبغي أن تستمر مشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في الحلقات الدراسية والاجتماعات الإقليمية للجنة الخاصة. وقال إن وفد بلده يرحب بجهود المغرب الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للصحراء المغربية، التي أدت إلى تمكين السكان وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، ومكافحة جائحة كوفيد-19 في الصحراء المغربية.

24 - السيد دومينغوس (المراقب عن موزامبيق): قال إن حكومة بلده تواصل دعم الجهود الرامية إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من التمتع بحقوقه في التنمية المستدامة والاستقلال. وقال إن عدم إحراز تقدم خلال العقود الثلاثة التي تلت إنشاء البعثة يديم معاناة شعب الصحراء الغربية. ويجب أن تضطلع اللجنة بمسؤوليتها عن كفالة التنمية المستدامة في المنطقة، وينبغي للمغرب وجبهة البوليساريو استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل عادل ودائم. وينبغي أن تولي الدولتان المتورطتان في النزاع أولوية أعلى لقرارات الاتحاد الأفريقي، وكلتاهما عضو فيه. وقال إن حكومة بلده تؤيد جميع الجهود العالمية الرامية إلى إيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

25 - السيد محرم (المراقب عن المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده يرحب بالجهود المبذولة تحت رعاية الأمين العام ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لإيجاد حل على أساس التوافق للنزاع الذي طال أمده بشأن الصحراء المغربية. ويرحب الوفد على وجه الخصوص بانعقاد اجتماعي المائدة المستديرة في جنيف وبمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب التي تنص على حل يحترم سيادة المغرب وسلامته الإقليمية. وقال إن وفد بلده يرحب بمشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في دينك الاجتماعيين وفي اجتماعات اللجنة الخاصة.

26 - وأضاف قائلا إن المغرب قد ساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للصحراء المغربية، وحقق تقدما كبيرا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومكّن من الحصول على لقاحات كوفيد-19 على نطاق واسع في المنطقة. وتنشئ حكومة بلده على المغرب لاحتزامه وقف إطلاق النار في الصحراء المغربية وعملياته السلمية لاستعادة حرية التنقل في الكركرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وستواصل حكومة بلده دعم جهود المغرب لإيجاد حل للنزاع الإقليمي. وينبغي لجميع الأطراف أن تتعامل مع الحالة بطريقة واقعية وأن تسترشد بروح التوافق. ومن شأن حل النزاع أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز الاستقرار في منطقة

الأفريقي. ويجب على الأمم المتحدة أن تقي بالتزامها بدعم الحق الأساسي للشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

21 - السيد أناتوليو (المراقب عن غينيا الاستوائية): قال إن وفد بلده يرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالنزاع المتعلق بالصحراء الغربية في السنوات الأخيرة، ويوصي بأن تستمر اجتماعات المائدة المستديرة تحت رعاية المبعوث الشخصي المقبل للأمين العام للصحراء الغربية. وقال إن وفد بلده يؤيد العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمين العام، كما يشيد باستعداد الطرفين للتوصل إلى حل عادل ودائم يعود بالنفع على الطرفين. وقد أظهر المغرب التزامه بإيجاد حل سياسي سلمي، من خلال مبادرته المتعلقة بالحكم الذاتي، ومن خلال إجراءات من قبيل تيسير مشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في اجتماعات اللجنة الخاصة وأنشطتها الأخرى. وبذل المغرب أيضا جهدا كبيرا لتعزيز تنمية الصحراء المغربية وضمان حصول السكان على لقاحات كوفيد-19. واعترافا بهذه الجهود، أنشأت غينيا الاستوائية قنصلية في الداخلة في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

22 - وأضاف قائلا إن النهج المتبع في حل النزاع الإقليمي ينبغي أن يراعي الاعتبارات التاريخية والثقافية وأن يكون عادلا واستشراقيا وأن يعزز حقوق الإنسان. ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يساعدا الطرفين على التوصل إلى حل يحقق المنفعة المتبادلة. وينبغي للمغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو التوصل، من خلال الحوار والوساطة، إلى اتفاق بغية إنهاء النزاع. وفي الوقت نفسه، يجب احترام الحقوق الأساسية للسكان الذين يعيشون في مخيمات تندوف، وينبغي تسجيل جميع الأفراد على النحو الواجب وفقا للقانون الدولي الإنساني، وولاية مفوضية شؤون اللاجئين، وتوصيات الأمين العام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي الإشادة بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لجهودهما الدؤوبة لإنهاء النزاع، وبالتالي تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الساحل.

23 - السيد ماسوكو (المراقب عن إسواتيني): قال إن حكومته تقدر تقديرا كبيرا العلاقات الودية التي تربطها مع المغرب وتؤيد تماما العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمين العام، بما في ذلك اجتماعا المائدة المستديرة للذان عقدا. وقال إن وفده يشجع الجزائر وموريتانيا والمغرب و"البوليساريو" على مواصلة المشاركة في العملية. وينبغي للمبعوث الشخصي المقبل للأمين العام للصحراء الغربية أن يستفيد من الزخم الذي أرساه المبعوث الشخصي السابق. وقال إن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب تمثل جهدا جادا وموثوقا به لحل النزاع السياسي

30 - وأضافت قائلة إنه يجب على المغرب وجبهة البوليساريو التقيد ببنود اتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق العسكري رقم 1 والامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى زيادة التوترات أو الأعمال العدائية. وقالت إن وفدها يدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات الاتحاد الأفريقي. وينبغي للأمين العام أن يعين بسرعة مبعوثا شخصيا للصحراء الغربية لإحياء العملية السياسية الراكدة ومنع المزيد من التدهور في الحالة السياسية والأمنية في الصحراء الغربية. وينبغي إجراء الاستفتاء الذي طال انتظاره بشأن تقرير المصير للصحراء الغربية دون مزيد من التأخير.

31 - ويجب على اللجنة الخاصة أن تتخذ إجراءات ملموسة لضمان تمتع شعب الصحراء الغربية بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وفي هذا الصدد، يجب عليها أن تتحمل مسؤوليتها عن حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الصحراوي، بما في ذلك حقه في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية، وأن تقدم تقاريرها بانتظام إلى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للجنة أيضا أن ترسل بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية للحصول على معلومات بصورة مباشرة عن الحالة في الإقليم. ومن المؤسف أنه لم ترسل سوى بعثة واحدة، وذلك في عام 1975. وينبغي للجنة أيضا أن تدعم بنشاط جهود الأمين العام لاستئناف عملية السلام بإجراء مفاوضات مباشرة وموضوعية بين جبهة البوليساريو والمغرب، يكون هدفها الصريح هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. واختتمت قائلة إن أي اعتراف بالصحراء الغربية باعتبارها جزءا من المغرب يشكل انتهاكا للقانون الدولي، لأنه بمثابة اعتراف باحتلال غير مشروع.

32 - السيد تياري (المراقب عن بوركينا فاسو): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بالدور الرئيسي في جميع عمليات إنهاء الاستعمار، بما في ذلك في التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية على أساس من التوافق. وقال إن وفد بلده يرحب بعقد اجتماعي المائدة المستديرة وبمشاركة ممثلي الصحراء الغربية في اجتماعات اللجنة وحلقاتها الدراسية الإقليمية. وينبغي للمبعوث الشخصي المقبل أن يتبع مسارا مماثلا وأن ينظم اجتماعا ثالثا من هذا القبيل. وينبغي أن يستمر أصحاب المصلحة الرئيسيون الأربعة في المشاركة في العملية من أجل ضمان تحقيق نتيجة مرضية للجميع. وقال إن وفد بلده يؤيد مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب، وهي اقتراح موثوق وواقعي لحل النزاع. ومن شأن التوصل إلى حل سياسي

الساحل. وقال إن حكومة بلده ترفض أي مساس بالمصالح العليا للمغرب أو التعدي على سيادته أو سلامته الإقليمية.

27 - السيد دواله (المراقب عن جيبوتي): قال إن وفد بلده يؤيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع الإقليمي المتعلق بالصحراء الغربية على أساس حل توفيق. ومن المهم الحفاظ على الزخم الذي أوجده اجتماعا المائدة المستديرة. وقال إن تسوية النزاع وتعزيز التعاون الإقليمي في المغرب الكبير من شأنهما أن يساعدا على تحقيق الاستقرار والأمن اللازمين للتنمية الاقتصادية والازدهار في منطقة الساحل. وأشار إلى أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب توفر أساسا ممتازا للمفاوضات. وقال إن وفد بلده يثني على المغرب لشروعه المبكر في حملة تطعيم وطنية ضد مرض كوفيد-19 في جميع أنحاء أراضيه، بما في ذلك الصحراء الغربية. وقد أنشأت جيبوتي قنصلية لها في الداخلة في شباط/فبراير 2020. وقال إن وفده يشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل بلا كلل من أجل تسوية النزاع الإقليمي، وهو أمر يمكن تحقيقه.

28 - السيد شداد (المراقب عن الأردن): قال إن حكومة بلده تؤيد حق المغرب في السلامة الإقليمية، وقد أنشأت مؤخرا قنصلية في مدينة العيون المغربية. وقال إن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب هي اقتراح واقعي وجدي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويراعي خصوصيات المنطقة ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية. ويثني وفد بلده على الجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز التنمية في الصحراء، بما يمكن السكان من الاستفادة من موارد المنطقة. وقد أدى نموذج التنمية الجديد الذي أطلق في عام 2015 إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية. وقال إن وفده يرحب بالمشاركة الإيجابية لجميع المشاركين في اجتماعي المائدة المستديرة، التي أعطت زخما جديدا للعملية.

29 - السيدة جويني (المراقبة عن جنوب أفريقيا): قالت إنه من المؤسف أن شعب الصحراء الغربية لم يحقق بعد قدرا كاملا من الحكم الذاتي. وقد أدت التوترات المتصاعدة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020 إلى مزيد من التحديات فيما يتعلق بتحقيق أهداف اللجنة. وقالت إن خرق السلطة القائمة بالاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991، الذي أسفر عن استئناف الأعمال العدائية، والبيانات الانفرادية التي لا تتفق مع الوضع القانوني للإقليم التي أدلت بها دول معينة، هي عوامل يمكن أن تعوق بشكل خطير تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويرحب الوفد بالزخم الجديد الذي أحدثته اجتماعا المائدة المستديرة، وأعرب عن أمله في أن يستمر الطرفان في المشاركة في العملية السياسية وأن يبديا روحا متوافقة.

36 - وأضاف قائلاً إن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وقال إن وفد بلده يرحب بالنموذج الإنمائي الجديد للصحراء الذي قدمه المغرب في عام 2015، والذي أسفر عن تحسينات في مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة. ويرحب أيضاً بمشاركة ممثلي الصحراء الغربية في اجتماعي المائدة المستديرة وفي اجتماعات اللجنة والحلقات الدراسية الإقليمية. ومن المهم ضمان تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وولاية مفوضية شؤون اللاجئين وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

37 - السيد كيلايلي (المراقب عن بوتسوانا): قال إنه يجب تكثيف جهود إنهاء الاستعمار. وقال إن بوتسوانا تتضامن مع شعب الصحراء الغربية وتؤيد حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وتعرب بوتسوانا عن قلقها إزاء انهيار وقف إطلاق النار لعام 1991 في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والعنف الذي أعقب ذلك. وسيكون للمبعوث الشخصي القادم للأمين العام للصحراء الغربية، الذي ينبغي تعيينه في أقرب وقت ممكن، دور رئيسي في استئناف عملية السلام وضمان استئناف المفاوضات الموضوعية، بهدف تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.

38 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يناشد جميع الأطراف الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي يمكن أن ترزع استقرار الحالة في الصحراء الغربية أو تقوض سلامة أراضيها. ويجب على اللجنة الخاصة أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة عن حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الصحراوي، الذي تعرض لانتهاكات حقوق الإنسان، ونهب موارده الطبيعية، والعمل العسكري العدواني، والتحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19. وقال إن إفاد بعثة زائرة سيمكن اللجنة من وضع توصيات أفضل فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، وهذه البعثة قد طال انتظارها. وقال إن اللجنة الخاصة، بحكم ولايتها، هي الكيان الأقدر على بث الزخم في جهود المنظمة للوفاء بوعدها لشعب الصحراء الغربية. واختتم كلامه قائلاً إن ضمان تمكن سكان آخر مستعمرة متبقية في أفريقيا من ممارسة حقهم

أن يعزز التعاون بين أعضاء اتحاد المغرب العربي وأن يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

33 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرحب بالجهود الناجحة التي يبذلها المغرب لتعزيز التنمية ومكافحة جائحة كوفيد-19 في الصحراء الغربية. ويثني الوفد على المغرب لاحترامه اتفاق وقف إطلاق النار واستخدام الوسائل السلمية لضمان حرية التنقل في الكركرات. وينبغي لجميع الأطراف الأخرى احترام وقف إطلاق النار، من أجل عدم تقويض جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي أو تعريض أمن واستقرار المنطقة بأسرها للخطر. وبالمثل، فإن بوركينا فاسو، مثلها مثل عدد من الدول الأخرى، لديها الآن قنصلية في الداخل.

34 - السيدة كوزي (المراقبة عن ناميبيا): قالت إنه يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لتمكين الشعب الصحراوي من تحقيق تطلعاته إلى الاستقلال والحكم الذاتي. وقالت إن انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية تتسبب في تصاعد التوترات ويمكن أن تكون لها آثار خطيرة على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة الأوسع. ويجب على الأمين العام أن يعين مبعوثاً شخصياً للصحراء الغربية على سبيل الاستعجال، من أجل تنشيط العملية السياسية وتهذبة التوترات المتصاعدة. ويجب على اللجنة الخاصة أن تدعم بنشاط جهود الأمين العام الرامية إلى استئناف عملية السلام. ومن واجب اللجنة أن تكفل أن تكون المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب موضوعية بما يكفي لرسم الطريق أمام ممارسة الشعب الصحراوي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وقالت إن حكومة بلدها تدعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى إنهاء احتلالها ووقف تقويض السلامة الإقليمية للصحراء الغربية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويجب أن تقي الأمم المتحدة بمسؤوليتها لتمكين الشعب الصحراوي من العيش بحرية في بلده.

35 - السيد مانيرتانغا (المراقب عن بروندي): قال إن تزايد عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل والمناطق المحيطة بها يجعلان التصدي للنزاع الذي طال أمده في الصحراء الغربية مسألة ملحة، خاصة وأنه يعرقل مواصلة تحقيق التكامل في المغرب العربي. وقال إن وفد بلده يؤيد العملية السياسية بشأن الصحراء الغربية الجارية حصرياً تحت رعاية الأمين العام والتي تجري على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة منذ عام 2007، ويأمل في تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام للصحراء الغربية قريباً. وأشار إلى أن وفد بلده يؤيد مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب، التي تتماشى

41 - وأضاف قائلاً إنه كان هناك عدد كبير جداً من المبادرات التي تعطلت والفرص الضائعة للوصول إلى حل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد واصل أحد الطرفين عرقلة إجراء استفتاء عن طريق المماطلة وتعتمد خلق العقبات. وقد أدت هذه العرقلة إلى تدهور الحالة على أرض الواقع، حيث انهار وقف إطلاق النار وتوقفت عملية السلام. وليس هناك احتمال وشيك لتعيين مبعوث شخصي للأمين العام للصحراء الغربية، وقد وصل مجلس الأمن إلى طريق مسدود بشأن هذه المسألة، ولم تتمكن اللجنة الخاصة من الوفاء بمسؤولياتها أو هي غير راغبة في ذلك. وفي الوقت نفسه، يظل الشعب الصحراوي يعاني من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان المفروضة له وحقوقه السياسية ومن النهب المنظم لموارده الطبيعية. وقد تفاقمّت الحالة الآن بسبب جائحة كوفيد-19.

42 - واستطرد قائلاً إن الحالة الراهنة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لكسر الجمود وإلى زيادة الالتزام من جانب اللجنة الخاصة ومن جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن بتنفيذ قراراتهما. ففي القرار 2548 (2020)، أكد مجلس الأمن من جديد التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من كليهما، على أساس من التوافق، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. وقال إن استئناف المحادثات المباشرة والموضوعية بين المغرب وجبهة البوليساريو هو الطريق الواضح إلى هذا الحل. وقال إن وفد بلده يحث الأمين العام على تعيين مبعوث شخصي جديد يمكنه المساعدة في استئناف ذلك الحوار. ويجب على الجمعية العامة واللجنة الخاصة أن تكثفا جهودهما من أجل التمسك بالحق في تقرير المصير ودفع عملية السلام قدماً. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تستخدم جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك إفاد بعتة زائرة، لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب الصحراء الغربية ودعم عملية إنهاء الاستعمار.

43 - وأضاف قائلاً إن الجزائر، بوصفها بلداً مجاوراً ومراقباً يجعل من مبدأي تقرير المصير والحرية عنصراً صميماً في سياسته الخارجية، ستواصل، بشفافية تامة، الوفاء بواجباتها فيما يتعلق باللاجئين في تندوف وبشعب الصحراء الغربية. وستواصل أيضاً دعم جهود الأمين العام واللجنة الخاصة من أجل إنجاز عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية الذي طال انتظاره.

44 - السيدة سلمان (المراقبة عن البحرين): قالت إن وفدها يؤيد الجهود الجادة والموثوقة التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل سياسي

في تقرير المصير والاستقلال سيسهم في تحقيق السلام والأمن في القارة وفي جميع أنحاء العالم.

39 - السيدة ماريا دي خيسوس دوس ريس فيريرا (المراقبة عن أنغولا): قالت إنه ينبغي أن تشعر جميع الدول بالقلق إزاء أي انتهاكات للقانون الدولي وسيادة القانون ومبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود الوطنية والديمقراطية. وقد أبدى الشعب الصحراوي صبراً واعتدالاً ومرونة على مدى ثلاثة عقود، انتظاراً لأن يتمكن من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقالت إن وفد بلدها يؤيد جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل التمسك بهذا الحق، وفقاً للقانون الدولي ومبدأ حرمة الحدود الاستعمارية الموروثة في أفريقيا، على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وأشارت إلى أن وفدها يدعو أيضاً إلى تنفيذ خطة التسوية للصحراء الغربية لعام 1991، التي تنص على إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير. وينبغي أن تعالج مسألة تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام للصحراء الغربية على وجه السرعة من أجل التعجيل بعملية تنظيم استفتاء وتحقيق حل عادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وينبغي للجنة الخاصة أن تدعم بنشاط جهود الأمين العام الرامية إلى استئناف عملية السلام، وتشجيع المفاوضات الموضوعية المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب، والتأكيد على أن الهدف النهائي هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

40 - السيد ميموني (المراقب عن الجزائر): قال إنه لم يحرز أي تقدم ذي مغزى في عملية إنهاء الاستعمار على مدى عقدين من الزمن. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تبدي إرادة سياسية حقيقية لدعم حقوق شعوب الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن تُكّثل عمليات إنهاء الاستعمار بالنجاح. وقال إن مسألة الصحراء الغربية كانت دائماً مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار. وقد ثبت بوضوح في فتوى محكمة العدل الدولية أن أحكام قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) تنطبق على الصحراء الغربية، وقد أعيد التأكيد في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على الحاجة إلى السماح لشعب الإقليم بممارسة حقه في تقرير المصير. وقال إن أي إجراءات انفرادية أو محاولات لجعل الحالة الراهنة مقبولة كأمر واقع أو جهود لتغيير التركيبة الديمغرافية للسكان لن يكون لها أي أثر قانوني على وضع الصحراء الغربية.

وقال إن وفد بلده يرحب بعقد اجتماعي المائدة المستديرة، ويطلب إلى المبعوث الشخصي المقبل للأمين العام للصحراء الغربية أن يمضي قدما بتلك المناقشات. وأشار إلى أن وفده يؤيد مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب باعتبارها حلا توفيقيا يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة. ومن شأن تسوية النزاع وما ينتج عن ذلك من تعزيز للتعاون بين أعضاء اتحاد المغرب العربي أن يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

48 - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده، من منطلق ما تراه من جهود مشجعة يبذلها المغرب لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان في الصحراء المغربية، قد افتتحت مؤخرًا قنصلية لها في الصحراء المغربية. وتنتي غابون على المغرب لاحتزامه الشديد لاتفاق وقف إطلاق النار ولاستخدامه الوسائل السلمية لضمان حرية التنقل في الكركرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويجب احترام الحقوق الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في مخيمات تندوف، بما في ذلك حقهم في تسجيل أنفسهم.

49 - السيد البستيكي (المراقب عن الإمارات العربية المتحدة): قال إن حكومة بلده تؤيد تأييداً كاملاً سيادة المغرب على منطقة الصحراء المغربية كلها، وجميع التدابير التي يتخذها المغرب للدفاع عن سلامته الإقليمية وأمن مواطنيه. ولذلك يؤيد وفد بلده مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب ويرحب بعقد اجتماعي المائدة المستديرة والمفاوضات الأخرى التي جرت منذ عام 2007 تحت رعاية الأمين العام. وقد افتتحت حكومة بلده قنصلية لها في مدينة العيون المغربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

50 - وأضاف قائلاً إنه ينبغي الإشادة بالمغرب لجهوده في مجال حقوق الإنسان في الصحراء المغربية وتعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وللجهود التي يبذلها لضمان تمكن سكان الصحراء المغربية من المشاركة في الانتخابات التشريعية الوطنية بحرية وديمقراطية وشفافية. وقد بذل المغرب أيضاً جهوداً كبيرة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة جائحة كوفيد-19 في الصحراء المغربية. وقال إن وفد بلده ملتزم بدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

51 - السيد نيانغ (المراقب عن السنغال): قال إن تعطل عمل اللجنة بسبب الجائحة والخرق الذي حدث في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لما بدا أنه وقف مستقر لإطلاق النار في الصحراء المغربية، يبرز

لمسألة الصحراء المغربية من خلال مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها، والتي من شأنها أن تكون أفضل طريقة لضمان التوصل إلى حل دائم يمثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويحترم سيادة المغرب ووحدته وسلامته الإقليمية. وقد أكدت البحرين من جديد دعمها للمغرب بافتتاح قنصلية لها في العيون في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقالت إن الإجراءات التي اتخذها المغرب في الكركرات تتسق مع القانون الدولي؛ وكان الغرض منها الدفاع عن سيادة البلد وسلامته الإقليمية وحماية مواطنيه. وقالت إن وفد بلدها يرحب بجهود الأمين العام لإيجاد حل سياسي دائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية يحترم سيادة المغرب.

45 - السيد مونيان (المراقب عن ليسوتو): قال إنه من المؤسف أن الالتزامات التي قطعت في إطار خطة التسوية للصحراء الغربية لم تنفذ. وأعرب عن قلق حكومة بلده العميق إزاء الهجمات التي وقعت في الكركرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والتي أصيب فيها مدنيون بجروح وتعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب. وقال إن ليسوتو تدين جميع الهجمات التي شنت على السكان المدنيين وتحت طرقي النزاع على إنهاء الأعمال العدائية وإجراء محادثات بحسن نية بغية التوصل إلى حل دائم وتعزيز تمتع شعب الصحراء الغربية بحقوق الإنسان.

46 - وأضاف قائلاً إن من المؤسف أن الاستفتاء على تقرير المصير لم يجر بعد في الصحراء الغربية، وأن تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام يجري عرقلة عمداً من أجل زيادة تأخير الاستفتاء. ويكرر وفد بلده تأكيد دعوته لمجلس الأمن كي يقوم بتيسير إجراء استفتاء حر ونزيه، وفقاً للإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، على سبيل الاستعجال. وينبغي للجنة الخاصة أن تقوم بزيارة للصحراء الغربية لتقييم الحالة المزرية على أرض الواقع تقيماً سليماً وتقديم دعم حقيقي لجهود الأمين العام الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام بين جبهة البوليساريو والمغرب. وينبغي لطرفي النزاع الامتناع عن أي محاولة لتقويض التقدم الضئيل الذي أحرز حتى الآن. ومن المؤسف أنه لا تزال هناك مستعمرة في أفريقيا، وأن السلطة القائمة بالاحتلال هي بلد أفريقي جار. واختتم كلامه قائلاً إن حكومة بلده ستواصل دعم جميع جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الرامية من أجل إنهاء استعمار الصحراء الغربية.

47 - السيد ماكانغا (المراقب عن غابون): قال إن غابون تؤيد تأييداً كاملاً العملية السياسية المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية تحت إشراف الأمم المتحدة، متمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والأمن. وقد احترم المغرب وقف إطلاق النار في الصحراء المغربية واتخذ إجراءات سلمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لوضع حد لعرقلة المرور في الكركرات من جانب أعضاء مسلحين في جبهة البوليساريو. وينبغي لجميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار حتى لا يُعرض استقرار وأمن المنطقة بأسرها للخطر.

56 - وقال إن حكومة بلده تشعر بقلق عميق إزاء حالة سكان مخيمات تندوف، وهي ترى أنه ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتمكينهم من التسجيل، وفقا للقانون الدولي الإنساني، وولاية مفوضية شؤون اللاجئين وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

57 - السيد صحراوي (المراقب عن جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد العملية الجارية لتحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يُمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وينبغي للطرفين أن يشاركا في مفاوضات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، بحسن نية ووفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة بشأن الصحراء الغربية وأن يدعم شعب الإقليم في سعيه لنيل الاستقلال.

مسألة أنغويلا (A/AC.109/2021/2)

58 - الرئيسة: وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن أنغويلا (A/AC.109/2021/2).

مسألة برمودا (A/AC.109/2021/3)

59 - الرئيسة: وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن برمودا (A/AC.109/2021/3).

مسألة جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/2021/4)

60 - الرئيسة: وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/2021/4).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

61 - الرئيسة: قالت إن ممثلي الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

الحاجة إلى حل سياسي للنزاع الإقليمي. وقال إن وفده يؤيد العملية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة وحدها للتوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين، ويرى أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب ستكون أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف. وقال إن المبادرة تأخذ أيضا في الاعتبار، وفقا للقانون الدولي الإنساني، مسألة اللاجئين في مخيم تندوف.

52 - وأضاف قائلا إن التقدم الذي أحرزه المغرب فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتمكين في الصحراء المغربية يدل على استعداد المغرب لحل النزاع سلميا. وينبغي أيضا الإشادة بالمغرب على نهجه المسؤول والسلمي في استعادة حرية التنقل في الكركرات في عام 2020. وقد أنشأت السنغال قنصلية في الداخلة في نيسان/أبريل 2021.

53 - واستطرد قائلا إن وفد بلده يحث الطرفين على الاستمرار في المشاركة في العملية السياسية، بروح من الواقعية والتوافق، واحترام اتفاق وقف إطلاق النار. ويدعو الوفد المجتمع الدولي إلى دعم جهود المنظمة في هذا الصدد، مع مراعاة أن إنهاء النزاع سيكون له أثر إيجابي على التعاون والتنمية والقدرة على التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها منطقة الساحل. وقال إن وفد بلده يحث الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي على تعزيز التعاون فيما بينها، ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

54 - السيد شانفي (المراقب عن جزر القمر): قال إن وفده يرحب بمشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في اجتماعي المائدة المستديرة وفي اجتماعات اللجنة الخاصة. وينبغي أن تستمر الجوائر والمغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو في المشاركة في العملية السياسية بروح من الواقعية والتوافق. وقال إن وفده يؤيد الحل التوفيق الذي تمثله مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب. ومن شأن إيجاد حل سياسي للنزاع القائم منذ أمد طويل وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. وأشار إلى أن وفد بلده يشيد بجهود المغرب لتعزيز التنمية والتمكين ومكافحة جائحة كوفيد-19 في الصحراء المغربية.

55 - وأضاف قائلا إن جزر القمر قد افتتحت قنصلية لها في العيون في كانون الأول/ديسمبر 2019، مما سيساعدها على دعم العملية السياسية الجارية. ويبدل المغرب جهودا لتعزيز دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في العيون والداخلية وزيادة تعاونها مع مفوضية شؤون اللاجئين، ومن شأن هذه الجهود أن تساعد على تعزيز السلام

إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، على الرغم من الأعباء التي فرضها التحقيق عليها.

64 - واستطرد قائلاً إن حكومة جزر فرجن البريطانية قد تصدت بشكل فعال للتهديد الذي تشكله جائحة كوفيد-19، ولم تقع سوى حالة وفاة واحدة حتى الآن. واللقاحات متاحة للجميع، وقد تم بالفعل تطعيم 40 في المائة من السكان. وقدمت المملكة المتحدة اللقاحات ولوازم الاختبار ومعدات الحماية الشخصية والمشورة التقنية. وتبرعت دومينيكا أيضاً باللقاحات. وفي حين ظلت معدلات العدوى منخفضة، فقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة 18 في المائة تقريباً نتيجة لفقدان إيرادات السياحة. وقد استخدمت حكومة الإقليم مواردها الخاصة لمساعدة المحتاجين وهي تعمل على إعادة فتح قطاع السياحة. وقدمت وكالات الأمم المتحدة دعماً ممتازاً طوال فترة انتشار الوباء.

65 - واختتم كلامه قائلاً إن حكومة جزر فرجن البريطانية طلبت من اللجنة أن ترسل بعثة زائرة إلى الإقليم في عام 2021 لتقييم الحالة فيما يتعلق بالتعافي من الأضرار التي سببها إعصارا إيرما وماريا في عام 2017، وجائحة كوفيد-19، وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والاستعراض الدستوري وتقرير المصير. وطلبت الحكومة أيضاً مساعدة من اللجنة في تثقيف السكان بشأن الخيارات المتاحة لهم فيما يتعلق بتقرير المصير.

66 - السيد ويبسون (أنتيغوا وبربودا): قال إن اللجنة يجب أن تساعد البلدان على تحرير نفسها من نير الاستعمار. وقال إن حكومة بلده قلقة لأن المملكة المتحدة لا يبدو أنها تحترم بالكامل حق جزر فرجن البريطانية في الحكم الذاتي في مجالات المسؤولية الدستورية المخصصة لحكومة جزر فرجن البريطانية ومؤسساتها السياسية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي رأي في استراتيجيات مكافحة الجائحة وآثارها. وقد أعربت الجماعة الكاريبية مؤخراً عن قلقها إزاء العلاقة بين الحكومة البريطانية وحكومة جزر فرجن البريطانية وتأثير ذلك على قطاعي السياحة والخدمات المالية في الإقليم، ولا سيما في وقت يكافح فيه الإقليم أثر الجائحة ويسعى للتعافي من إعصاري عام 2017. وينبغي للجنة الخاصة أن تستجيب لطلب القيام ببعثة زائرة.

62 - السيد ناتاليو ويتلي (نائب رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية): قال إن جزر فرجن البريطانية تمر بمنعطف حرج في علاقتها مع المملكة المتحدة، في الوقت الذي يستعد فيه الإقليم لإجراء استعراض دستوري. وقال إنه لا يُسمح لجزر فرجن البريطانية بممارسة أقصى درجة من الحكم الذاتي المسموح بها بموجب دستورهما، وفي بعض الحالات منعت المملكة المتحدة المؤسسات السياسية الديمقراطية في الإقليم من أداء وظائفها الدستورية. فعلى سبيل المثال، منعت المملكة المتحدة مشروع قانون لنقل المسؤولية عن إدارة الكوارث إلى الحكومة المنتخبة لجزر فرجن البريطانية، رغم أن إدارة الكوارث مسألة تتعلق بالسياسات العامة، ومن ثم فإنها تقع ضمن اختصاص حكومة الإقليم. وقد رفضت المملكة المتحدة أو أخرت الموافقة على مشاريع القوانين المتعلقة بمسائل أخرى مفوضة إلى الإقليم، من قبيل الماريجونان الطبية والألعاب والمراهقات، وبالتالي فهي تعرقل الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد المحلي. وفي حين تعهدت جزر فرجن البريطانية طوعاً بإنشاء سجلات عامة للملكية النفعية، على الرغم من الأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا الإجراء على اقتصادها، فإنها لا ترحب بقرار المملكة المتحدة إجبار أقاليم ما وراء البحار التي لا تنشئ هذه السجلات طوعاً على القيام بذلك.

63 - وأضاف قائلاً إنه في كانون الثاني/يناير 2021، فاجأت المملكة المتحدة حكومة الإقليم بإعلانها إنشاء لجنة تحقيق للنظر فيما إذا كان مسؤولو جزر فرجن البريطانية قد تورطوا في حالات فساد أو إساءة استخدام للمنصب أو غير ذلك من المظاهر الخطيرة لخراب الأمانة. وقد أدت الطريقة التي أعلن بها عن التحقيق، والحملة الإعلامية المصاحبة له التي قامت بها الصحافة البريطانية، إلى افتراض ارتكاب الذنب. وقال إن الجماعة الكاريبية قد أعربت عن استيائها من الطريقة التي أنشئت بها اللجنة دون تشاور أو اتصال مسبق بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المنتخبة لجزر فرجن البريطانية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة للإضرار بسمعة الإقليم، فإن جزر فرجن البريطانية قد بذلت جهوداً كبيرة للتعاون في إطار التحقيق. ولا تشكك حكومة الإقليم في استقلالية اللجنة وهي تؤيد إجراء تحقيق شفاف. غير أنها تشعر بالقلق لأن وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية تستضيف اللجنة، وأن موظفي تلك الوزارة يساعدون في التحقيق، وأن الملفات الإلكترونية التي يقدمها الإقليم تخزن على خوادم في الوزارة. كما تغطي الوزارة تكاليف التحقيق، رغم أن قانون لجنة التحقيق ينص على أن تغطي الحكومة المحلية هذه التكاليف. وقد واصلت حكومة الإقليم تقديم مشاريع قوانين تهدف

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

67 - **الرئيسة:** قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى الجلوس في مقاعدهم من طاولة مقدمي الالتماسات، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

68 - **السيد اليغازز ويتلي:** تحدث بصفته الشخصية فقال إن الاهتمام العام بالمستقبل السياسي لجزر فرجن البريطانية قد تزايد في السنوات الأخيرة مع تزايد التوتر العلاقة مع المملكة المتحدة. وقد أثارت التوترات المتصلة بقطاع الخدمات المالية وإدارة الكوارث، إلى جانب قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي، تساؤلات بشأن مستقبل علاقة الإقليم بالمملكة المتحدة. واستجابة للمشاعر العامة، بدأت سلطات الإقليم في التحضير لإجراء استعراض دستوري. وحث اللجنة الخاصة على مساعدة الإقليم بتتقيف الجمهور بشأن مختلف الخيارات المتاحة لتحقيق الحكم الذاتي بالكامل. وينبغي للأمم المتحدة والمملكة المتحدة، من أجل تحقيق هدف إنهاء الاستعمار بحلول عام 2030، أن تبذل جهدا كبيرا لتمكين شعب جزر فرجن البريطانية من اتخاذ قرار بشأن الوضع السياسي للإقليم في موعد أقصاه عام 2030. وينبغي للجنة أيضا أن ترسل بعثة زائرة لتقييم الحالة على أرض الواقع.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2021/7)

69 - **الرئيسة:** وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن بولينيزيا الفرنسية.

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

70 - **الرئيسة:** قالت إن ممثلي الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

71 - **السيد تيراي (مستشار الشؤون الدولية والأوروبية وشؤون منطقة المحيط الهادئ):** قال إنه تم تنفيذ تدابير إغلاق عام صارمة في بولينيزيا الفرنسية لمكافحة جائحة كوفيد-19، ولكن الوضع قد أصبح الآن تحت السيطرة الكاملة ومستويات العدوى منخفضة. وقد أنفقت حكومة الإقليم أكثر من 50 مليون يورو من أموالها الخاصة على التدابير الاقتصادية لدعم القطاعات المتضررة، ولا سيما السياحة، خلال فترة انتشار الجائحة. وقد أعاد البلد الآن فتح حدوده أمام بعض السياح، بهدف توليد إيرادات لتمويل برامج المساعدة والضمان الاجتماعي ومنع حدوث أزمة اجتماعية ومالية لم يسبق لها مثيل.

ويجري أيضا تنفيذ خطط طويلة الأجل لتعزيز استقلالية الإقليم في مجال الغذاء والطاقة، وتعزيز التحول الرقمي ومعالجة مشكلة الحرمان الاجتماعي.

72 - وقال إن بولينيزيا الفرنسية واصلت مشاركتها النشطة في الشؤون الإقليمية والدولية، بسبل من بينها عضويتها في منتدى جزر المحيط الهادئ، وجماعة المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وواصلت مشاركتها في مؤتمر قادة جزر المحيط الهادئ.

73 - وأضاف قائلا إن فرنسا تدين لبولينيزيا الفرنسية بالحقيقة والعدالة والاحترام في مسألة التجارب النووية. وقال إنه يرحب باستعداد الرئيس الفرنسي لإجراء حوار مفتوح وبناء. وقد عرض الرئيس القيام شخصيا برئاسة اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة، الذي سيعقد في تموز/يوليه 2021، مما بعث برسالة قوية. وسيضم وفد بولينيزيا الفرنسية إلى ذلك الاجتماع أعضاء من منظمات المجتمع المدني، وممثلين سياسيين، وأعضاء في البرلمان.

74 - وأردف يقول إنه يود أن يكرر التأكيد على ضرورة امتناع الأطراف الثالثة عن التدخل في الشؤون الداخلية لبولينيزيا الفرنسية. ولذلك فهو يعترض على الفقرة 4 من مشروع القرار بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2021/L.24)، التي تشير إلى تقييم مستقل لمسألة الحكم الذاتي لبولينيزيا الفرنسية قدمه طرف ثالث في عام 2016، ولم يطلع عليه أحد في بولينيزيا الفرنسية. ولا ينبغي لأحد غير سكان بولينيزيا الفرنسية أن يتكلم عن مستقبل الإقليم، وينبغي بالتالي حذف الفقرة 4 من مشروع القرار. وقال إن الأولوية بالنسبة للغالبية العظمى من سكان بولينيزيا الفرنسية هي التنمية الاقتصادية. وكما اتضح من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية، لم يخضع الشعب لأية قيود من حيث التعبير عن هويته أو ثقافته أو لغته أو قيمه، ولا يرى أن بولينيزيا الفرنسية هي إقليم بحاجة إلى إنهاء الاستعمار. وينبغي للجنة أن تنتظر في إجراء حوار مع الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة في نيويورك بشأن إمكانية رفع بولينيزيا الفرنسية من قائمة الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

75 - **الرئيسة:** قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى الجلوس في مقاعدهم من طاولة مقدمي الالتماسات، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

76 - السيد كوربن (مشروع الدراسات المتعلقة بالتبعية): قال إنه منذ إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في عام 2013، اعتمدت الجمعية العامة تسعة قرارات تؤكد من جديد أن الإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال هناك علاقة غير متكافئة بين الإقليم وبين الدولة القائمة بالإدارة. وقال إن بولينيزيا الفرنسية لا تتمتع بالسيادة على مواردها الطبيعية، حيث تدعي فرنسا أن العناصر النادرة التي يعثر عليها في الأرض هناك هي معادن استراتيجية وبالتالي لا يملكها شعب الإقليم. وفي حين درجت قرارات الجمعية العامة بشأن بولينيزيا الفرنسية على الاعتراف بتأثير التجارب النووية في الإقليم، قد أظهرت دراسة دولية أجريت مؤخرا أن الآثار أدهى بكثير مما أظهر من قبل. وقد يرغب الأمين العام في إصدار تقرير يأخذ في الاعتبار تلك الأدلة الجديدة. وعلاوة على ذلك، ذكر مراقبو الانتخابات أن التغييرات التي أدخلتها الدولة القائمة بالإدارة على النظام الانتخابي في عام 2013، التي منحت من خلالها مقاعد إضافية للحزب السياسي الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات، تتعارض مع مبدأ الديمقراطية التمثيلية.

77 - وأضاف قائلاً إن الخطوة المنطقية التالية بالنسبة لبولينيزيا الفرنسية هي تنفيذ عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار من خلال برنامج عمل بئاء، على النحو الذي تدعو إليه قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار وعلى النحو الذي طلبه القادة السياسيون وقادة المجتمع المدني في بولينيزيا الفرنسية. وينبغي أن تشمل العملية إجراء تحليل سياسي، وإيفاد بعثة زائرة، ونشر المعلومات عن الخيارات المشروعة المتعلقة بالوضع السياسي للإقليم في المستقبل، وفي نهاية المطاف، القيام بإجراء حقيقي لتقرير المصير. والجمعية العامة لديها ولاية للنهوض بالحكم الذاتي في الإقليم، لأن ترتيبات التبعية لم يقصد بها أبدا أن تكون دائمة.

رُفعت الجلسة الساعة 18:15.